

تفعيد الإشارة إلى نهاية الجملة العربية

د. زكريا أحمد حمدية

الجامعة الأردنية

المقدمة

يقترن التخطيط في أوسع مدلولاته وأضيقتها بوضع معايير ثابتة فيها شيء من المرونة لإجراء ما يمارسه أفراد المجتمع المستهدفون بهذا التخطيط. كما يقترن التخطيط باتباع أنماط مطّردة تظهر في أعمال فئة أو فئات معينة بذلك الأمر. ويندرج مفهوم التخطيط هذا على اللغة في شتى جوانبها وفي جميع العناصر المكونة لها. وكما في التخطيط عامة، قد يكون التخطيط اللغوي مناطاً بجهات رسمية أو غير رسمية مثل المجامع اللغوية أو الجمعيات اللغوية. وقد يكون كذلك حصيلة لجهود مجتمعة يقوم بها أفراد مثل الباحثين أو المعجميين أو الأدباء أو النحاة أو غيرهم. وأياً كانت هوية الفئة التي تقوم بالتخطيط فإن دافعها الأساس هو الحرص على وجود قواعد مطّردة تخدم استعمال اللغة بشكل ناجح وناجح. وقد يكون أساس هذا الدافع دينياً أو تربوياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو مزيجاً من بعض هذه العوامل أو منها مجتمعة بتوافق معين. وبغض النظر عن تحديد الدوافع لأية عملية تخطيط لغوي، فإن واقع الاستعمال اللغوي يتطلب وبالضرورة وجود معايير مطّردة في اتباعها واستعمالها كي يستقيم التواصل الميسر والمستديم بين أفراد المجتمع المستهدفين بالتخطيط. وبغير ذلك فإن التواصل اللغوي سيضطرب نتيجة لغياب المعايير التي يجري بموجبها التواصل^(١).

(١) انظر كارل ايستمان للتفاصيل المتعلقة بدوافع التخطيط ونتائجه. ويقدم رالف فيزولد ملخصاً مفيداً

ص ٢٤٦-٢٥١.

التخطيط اللغوي وسلطته المرجعية

وباختصار شديد، فإن التخطيط اللغوي يتمثل في وضع القواعد سواء بالاستقراء أم بوسيلة أخرى. وتختلف مؤونة هذه القواعد من جانب لغوي لآخر كما تختلف من بيئة لغوية لأخرى. وكذلك تختلف مصادر هذه القواعد مما تستخدمه فئات المجتمع عالية التثقيف، والتي غالباً ما تكون مسيطرة على المجريات العامة في ذلك المجتمع مثل الحكم والسياسة والاقتصاد. وقد تستقى هذه القواعد من مصادر كتابية يعتبرها المخططون نموذجاً لأفضل الاستعمال اللغوي، سواء أكانت هذه المصادر دينية أم أدبية أم غيرها. ويغلب على محصّلات التخطيط اللغوي المعاصر أن تكون القواعد الدراجة والمتبعة مزيجاً من نوعي المصادر المذكورين سابقاً. وعلى أي الأحوال فإن القواعد تكتسب صفة المرجعية اللغوية التي ينظر إليها باعتبارها سلطة لغوية هدفها ضبط الاستعمال اللغوي وتيسيره بما يفيد المستهدفين بهذا التخطيط. وما وجود المعاجم ومراجع النحو وغيرها إلا مظهر ملموس من مظاهر هذه المرجعية التي يلجأ إليها مستعملو اللغة كلما واجهوا إشكالاً أو خلافاً. إن مجرد لجوئهم إليها يعني صراحة أو ضمناً الاعتراف بسلطتها اللغوية^(١). أمّا الخروج على السلطة اللغوية، فتختلف عواقبه من مجال لغوي لآخر. فعلى سبيل المثال، يختلف التقييم لنصّ استعملت فيه تراكيب لغوية شاذة أو أجنبية من حيث نقلها من لغة أخرى أو استعملت فيه مفردات أجنبية دارجة في الاستعمال الشفوي عن تقييم نصّ تمّ الخروج فيه على قواعد التهجئة والإملاء. الأغلب أن يكون تقييم النصّ الأول أكثر تسامحاً من تقييم النصّ الثاني^(٢).

(١) كتاب رينت بارتش يفصل أمور المرجعية والسلطة اللغوية، وكذلك كتاب الزوجين ميلروي.

(٢) بالنسبة إلى اختلاف درجات الخروج عن التقييد وما يترتب عن الخروج على القاعدة، انظر سيرز ص

١١٢، وكذلك كتاب جوزف جونز.

التخطيط للعربية - النحو والجملة

أمّا بالنسبة إلى العربية على الخصوص، فلا داعي لتقديم البراهين على أنها من أوائل اللغات التي جرى التخطيط لمعظم جوانبها - وبخاصة النحو - منذ أمد بعيد. لقد تمّ، تفعيد النحو العربي في وقت كانت معظم اللغات السائدة في وقتنا الحاضر غير مكتوبة إلا على نطاق ضيق جداً في أحسن الأحوال. [وكغيرهم من النحاة ممن سبقهم وخلفهم، أجمع نحاة العربية على أن الجملة هي الوحدة الأساس في التحليل النحوي]. وقد افرد بعضهم باباً خاصاً لدراسة الجملة من حيث عناصرها التركيبية^(١). اتفق نحاة العربية على أن المسند والمسند إليه (سواء أكان كلاهما صريحين أم كان أحدهما مضمراً يستردّ من السياق) هما الركنان اللذان تستقيم بهما الجملة من حيث البنية. وعرفوا الركنين بأنهما ما لا يعني واحد منهما عن الآخر في الجملة^(٢). وخلصوا إلى أن الجملة التامة التركيب هي التي يستوفي الركنان فيها ملحقاتهما إن كان لهما أو لأي منهما ملحقات^(٣)(٤).

كذلك فرق النحاة في مجال الجملة بين الجملة التامة البسيطة وبين الجملة التامة المركبة من أكثر من جملة بسيطة. فقالوا هناك جملة صغرى وهناك جملة كبرى^(٥)(٦). واتبع النحاة اللاحقون النحاة السابقين في دراسة أطر الجملة ودراسة

(١) مثلاً أفرد أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) باباً للجملة من مجمل أربعة أبواب في كتابه المسائل العسكرية. كما أن

ابن هشام طرق الجملة في باب منفصل، وهو الباب الثاني في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعراب.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢٣/١ وكذلك ابن يعيش، المفضل ٧٤/١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢٣/١.

(٤) انظر أدناه إلى تصنيف أنواع الجمل.

(٥) يعتبر ابن هشام أول من ميز بين الجملة الكبرى والجملة الصغرى، الباب الثاني في مغني اللبيب.

(٦) ذكر لي أحد المراجعين لهذا البحث أن التمييز بين الكبرى والصغرى في الجمل غير منتشر بين المختصين في

الوقت الحاضر. أشكر المراجع على هذه الملحوظة حتى وإن اختلف آخرون معه.

مكوناتها وتحليلها وتصانيفها^(١). غير أن تصنيفاً حديثاً قد اقترح، كما سنبيّن فيما بعد.

ترقيم حد الجملة في الكتابة

إذن، فالبحث في الجملة وتقعيدها قديماً وحديثاً شامل وواسع. أمّا من ناحية نقل نتائج البحث والتقعيد إلى الكتابة، فيبدو واضحاً أنه ما زال غير مكتمل. وبالتالي غير مطرد من حيث فصل الجملة التامة بنيوياً عما يسبقها أو يتبعها من جمل تامة بنيوياً. لا يوجد خلاف أن الجمل التركيبية تختلف في طولها تبعاً لعدد الملحقات للمسند أو المسند إليه أو لكليهما. لكن الجملة تنتهي تركيباً عند حد معين^(٢). ويتوقع القارئ من الكاتب أن يبين نهاية الجملة التامة التركيب بعلامة من غير كلمات الجملة أو كلمات اللغة عامة، مثل "انتهى". إن استعمال الكلمات لهذا الهدف أمر ممكن ولكنه غير عملي وغير اقتصادي من حيث الوقت والجهد والكلفة الاقتصادية^(٣). إذا تفحصنا النصوص العربية المعاصرة وجدنا الفصل مقعداً ومطرداً إلى حد كبير في الاستعمال فيما يتعلق بنهاية الجملة الاستفهامية، سواء أكانت بسيطة أم مركبة. فهل ينطبق هذا الأمر بشكل مقعد ومطرد على ترقيم الجملة الإخبارية؟ إن الملحوظ في هذا الخصوص لا يظهر تقعيدها أو استعمالاً مطرداً بين كتاب العربية حتى ولا في نصوص المؤلف نفسه أحياناً. فقد نجد في النص فقرات كاملة بدون ترقيم طرد للجمل الإخبارية فيها. كما نلاحظ عدم الاطراد في استعمال أداة واحدة لهذا الغرض بالتحديد. نجد في معظم النصوص

(١) وقد اعتمدت على كتابين اثنين للكتابات الحديثة. الجملة العربية لمحمد إبراهيم عبادة وفي بناء الجملة العربية لمحمد حماسة عبد اللطيف. ثم إن تقسيم الجملة الأساس إلى ركنين من حيث التركيب هو إحدى السمات المشتركة بين

اللغات جميعاً. وهو ما يطلق عليه التوليديون عبارة Universals Substantive Language

(٢) انظر على سبيل المثال ديفيد كريستال ص ٢٢١-٢٣٨.

(٣) هناك حالات محدودة يتم فيها استعمال الكلمات لتحديد نهاية الجملة مثل البرقيات إلى عهد قريب ومثل بعض النصوص القانونية ومحاضر المحاكم أحياناً. ولكن المقصود هنا هو الكتابة في مجالاتها الواسعة العامة.

استعمالاً للفاصلة (أو الفصلة) والنقطة للوظيفية نفسها، مع أن الفاصلة تستعمل كذلك لفصل أجزاء داخل الجملة الواحدة. وهذا يعني أن وجود الفاصلة في مكان ما قد يشير إلى نهاية الجملة وقد لا يشير إلى ذلك. ولا يتم معرفة وظيفة الفاصلة إلا بعد تفحص الكلام المكتوب قبلها وبعدها. وسنستعرض أدناه قواعد الترقيم ذات العلاقة بالموضوع كما ترد في الكتب التعليمية.

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن استعمال الفاصلة والنقطة يدل على غياب التقييد أو الاطراد أو كليهما. يسبب هذا الازدواج في الوسيلة الفاصلة إرباكاً في التحليل سواء أكان نحويّاً أم بلاغيّاً. كما يشكل أيضاً معضلة في الترجمة من العربية إلى اللغات الأخرى. إذ يقع المترجم في إشكالية وحيرة. فمن جهة تتطلب الأمانة العلمية في الترجمة أن يترجم جملة بجملة من دون التصرف بطول الجمل أو تداخلها أو تتابعها. ومن جهة ثانية، تفرض عليه معرفته بنحو العربية أن جملة ما قد انتهت من حيث التركيب موقفاً صعباً يتوجب عليه فيه اتخاذ قرار باتجاه التصرف بطول الجملة أو عدم التصرف فيه. وإيّا كان قرار المترجم، فإنه لم ينقل النص العربي إلى اللغة الأخرى بنفس عدد جملة الأصلية أو نقل إلى اللغة الأخرى جملة غير متسقة مع جمل تلك اللغة من حيث احتواؤها على سلسلة من الجمل. فتظهر الترجمة غير دقيقة إما من منظور كاتب النص الأصلي أو منظور قارئ اللغة المترجم إليها. إنني أدّعي أن هذا الإشكال يشكّل بعداً خامساً يضاف إلى قائمة المشكلات الأربع التي يرى عبد الكريم خليفة أنها تواجه اللغة العربية في الوقت الحاضر^(١). كما أنني أدّعي أن حل هذا الإشكال قريب المنال.

مداخلة تاريخية

(١) عبد الكريم خليفة، ص ٢١٤.

لربما يفيدنا في طرح هذه الدعوة ومناقشتها أن نستطلع الماضي فننظر كيف تعامل القدامى^(١) مع أمر الجملة في الكتابة من حيث الترقيم. رجعت إلى صور لمخطوطات بالعربية كتبت عبر حوالي عشرة قرون من ٢٦٠هـ (حوالي ٨٧٣م) إلى ١١٥٩هـ (حوالي ١٧٤٦م).

لقد تم اختيار النصوص من عصور مختلفة ومتعاقبة وذلك لتلمس أية تطورات مطردة في فصل الجملة عن سابقتها ولاحتها في لغة سبقت معظم اللغات من حيث التعيد الشامل. بلغ عدد هذه المخطوطات خمسة وثلاثين مخطوطاً. (انظر القائمة في نهاية البحث). أخذت من كل مخطوط وبشكل عشوائي صفحة واحدة. ثم تفحصت تلك الصفة؛ لأتبيّن فيما إذا احتوت على أية دلالة لفصل الجملة عن سابقتها ولاحتها.

كانت الحصيلة الإحصائية لهذا الاستطلاع أنه لم يكن هناك نمط واحد مطرد لفصل الجملة. وفي الحالات التي ظهرت فيها وسيلة لهذا الغرض، فقد اختلفت هذه الوسيلة بين المؤلفين أو الناسخين. غير أن هذا الوجود المبعثر لوسيلة الفصل يعطي دلالة واضحة على وجود توجه أولى للترقيم، وإن كان غير مطرد ولا موحد. فقد احتوت خمسة من النصوص (ذوات الأرقام ١ و ٤ و ١٩ و ٣٠ و ٣١ في القائمة) على فراغات بين بعض أجزاء النصوص أطول من الفراغات الموجودة بين الكلمات، ويشبه هذا النوع من الفصل ما يشاهد بين شطري البيت في الشعر العمودي ذي الشطرين. إلا أن هذه الفراغات لم تظهر مطردة بين الجمل في تلك النصوص، فقد كانت بعض هذه الفراغات بين أجزاء الجملة الكبرى الواحدة وبخاصة تلك الأجزاء التي تشكّل وحدة سجعية. وأغلب الظن أن تلك الفراغات هي إشارات دالة على أماكن الوقف في الأداء القرآني الإلقائي.

(١) وسننظر كذلك في نهاية البحث في معالجة المحدثين لترقيم نهاية الجملة.

وبشبهه عمل هذه الإشارات عمل علامات الوقف (والوصل) في المصاحف. إلا أنها ليست إشارات كتابية في هذه النصوص.

أمّا العلامات الكتابية بين أجزاء النصّ الواحد، فقد ظهرت في تسع من المخطوطات (ذوات الأرقام ٢، ٤، ٨، ١١، ١٣، ١٧، ٢٤، ٣١، ٣٢ في القائمة المرفقة). هذه العلامات هي الحرف هـ (غير الذي يستخدم للإشارة إلى نهاية نصّ منقول حرفياً) والحرف (ن) على جانبه الأيسر وثلاث نقاط تشكّل مثلثاً قاعدته أفقية ورأسه إلى أعلى (٠٠) وشكل بيضاوي مفرغ أو بداخله نقطة. وقد لوّنت هذه العلامات أحياناً بلون يختلف عن لون الكلمات. وبتفحص الأجزاء السابقة واللاحقة لكل علامة، وجدت أنها لم تستعمل اطرادياً لفصل الجملة عن سابقتها ولاحتقتها. بل ظهر بعضها بين أجزاء الجملة التركيبية الواحدة - الجملة الكبرى. وهذا يشير إلى أنها كانت على الأغلب تخدم وظيفة الأداء الإلقائي أكثر من وظيفة تحديد نهاية الجملة الواحدة. أمّا باقي المخطوطات، فلم أجد في صفحاتها المختارة أية علامات تدل على فصل التراكيب عن بعضها سواء أكانت جملاً كاملة أم أجزاء للجملة.

لا ضرورة للدخول في معرفة الأسباب التي جعلت ترقيم نهاية الجملة إما أمراً ثانوي الأهمية أو شأناً غير مطلوب. الأمر تاريخي على أي الأحوال ولم تكن أي من اللغات السائدة عالمياً في الوقت الحاضر، ولا غيرها مقعدة ومطرودة من هذه الناحية^(١).

ومهما كان الأمر في العربية سابقاً، فإن متطلبات العصر الحالي غير متطلبات العصور السالفة. نعيش الآن في عصر اتّصف بالثورة المعلوماتية

(١) انظر ملخصاً لتاريخ الترقيم في العالم في مقال تشابمن. بدأ الترقيم وسيلة للتعبير عن سمات المنطوق كالنبرة والنغمة، ومنذ القرن الماضي تحوّل إلى وسيلة نحوية الهدف.

وتوسع الإقبال على التعليم وازدادت الخدمات الحكومية في إيصال الكلمة المكتوبة إلى جميع فئات المجتمعات العربية. وعليه لا يمكن إغفال أمر قد يبدو سطحياً أو ثانوياً لأول وهلة. ولكنه أمر ذو بال بدلالة أنه قد أصبح مفروغاً منه في جميع اللغات المكتوبة في العصر الراهن ويزيد في أهمية تنفيذ هذا الشأن التواصل اللغوي الهائل والمتنامي بين العربية واللغات الأخرى، سواء أكان هذا التواصل على مستوى البحوث أم للنشر أم الوسائل التكنولوجية الأخرى للكتابة مثل إنترنت - شبكة تبادل المعلومات المخزنة في الحواسيب.

وقد تنبّه عدد من الأفراد في العقود السابقة لهذه الضرورة. ففي عام ١٩١٢، اقترح أحمد زكي استعمال علامات الترقيم في كتابة العربية. كما أن وزارة المعارف المصرية نشرت عام ١٩٣٢ كتيباً يبين كيفية استعمال علامات الترقيم للعربية ووزعت الكتيب على دوائر مختلفة^(١). وكان لهذا العمل أثر واضح في انتشار استعمال علامات الترقيم داخل الأقطار العربية إلى وقتنا الحاضر. غير أن هذا الاستعمال لا يتسم في الوقت الحاضر بالاطراد وكأن التقعيد نفسه غير متسق. فلو افترضنا أن هناك تقعيداً مقبولاً لوجدنا له سلطة في الاستعمال كما هو الحال في اللغات الأخرى. فلا يبدو لنا وجود إجماع بين المؤلفين وغيرهم على استعمال علامة ترقيم واحدة لنهاية الجملة، ولما وجدنا العلامة نفسها مستعملة لأكثر من وظيفة في فصل أجزاء الكلام المكتوب. كذلك لو سلمنا بهذا الافتراض لوجدنا أيضاً اتفاقاً تاماً بين القارئ لأي نصّ لعلماء اللغة المرموقين من الكتاب على عدد الجمل التامة التركيب فيه.

ولو أحلنا عملية وضع علامات الترقيم من الكاتب إلى القارئ لوجدنا اتفاقاً بين القارئ والكاتب. وبالتحديد لو أخذنا نصّاً وحذفنا منه علامات الترقيم الدالة

(١) فوزي سالم عفيفي، ص ٩٩ وما بعدها.

على نهاية الجملة كما وضعها مؤلف النص، لاستطاع كل قارئ متمكّن من اللغة العربية (وأعني بالمتكّن من تقبل كتاباته للنشر) أن يضع علامات الترقيم نفسها في الأماكن التي كانت في النص قبل حذفها.

وقد قمت بفحص هذا الافتراض النظري على نصين أحدهما بالعربية والآخر بالإنجليزية. اخترت مقالاً كتبه أحد أساتذة الأدب العربي منشوراً في إحدى المجلات المحكّمة. ثم أخذت منه فقرة واحدة مكوّنة من حوالي مئة وعشر كلمات. قمت بعد ذلك بحذف علامتي الترقيم الموجودة في النص، وهما النقطة والفاصلة. بعد حذف علامات الترقيم من النص أصبح كما يأتي:

والأدب الجاهلي نهر يعرف منتهاه ولا يعرف أوله في
الزمان متى كان ولكنه يطلق على تركة العرب الأدبية قبل
الإسلام والأدب بصفته واحداً من أهم الفنون التي تعالج
الحياة الإنسانية يتأثر بما تتأثر به الحياة ذاتها وتظهر فيه
العوامل التي تحكم النفس البشرية وتوجه نشاطها وأهم تلك
العوامل على الإطلاق البيئية بمعناها الشامل غير أن ما
يعنينا هنا هو جانب يعد أهم جوانبها وهو البيئة الطبيعية
فإذا رجعنا إلى العصر الجاهلي ودرسنا آدابه فإن ذلك
يلزمنا بأن نعي ما كانت عليه بيئة ذلك العصر تلك البيئة
التي لم تتغير تغييراً ملموساً الأمر الذي قد نقف على أبعاده
من خلال استقراءنا لحاضر شبه جزيرة العرب الجغرافي ومن
خلال ما حفظته يد الزمان من أشعار الجاهلية

وزعت صوراً عن النص بشكله الجديد (خالي الترقيم) على خمسة من أساتذة العربية في إحدى الجامعات الأردنية الرسمية. ثم طلبت أن يقوم كل واحد منهم

بوضع نقطة عند نهاية كل جملة تركيبية كاملة، وأن يكتب عدد الجمل الناتج حسب حكمه أسفل الصفحة. بعد استرجاع الأوراق منهم نظرت إلى الأرقام أسفل الصفحات، فلم أجد إجماعاً حتى ولا اتفاقاً بينهم على عدد الجمل في ذلك النص. فقد حدد واحد منهم عدد الجمل بأربعة وآخر بسبعة وثالث بعشرة، بينما حدد كل من الرابع والخامس عدد الجمل بإحدى عشرة جملة. وللتعزيز، أدعو القارئ لهذا المقال أن يقوم كذلك بتحديد عدد الجمل التامة التركيب. هل سيكون حكم القارئ مطابقاً لحكم أي من الأساتذة؟ أعتقد أن الأمر لن يكون سهلاً على القارئ مثلما لم يكن سهلاً على الأساتذة، وذلك لأنه -كما أدعي- لا يوجد معيار محدد ومطرد في العربية المعاصرة يجمع على استعماله الكتاب بالعربية.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن مؤلف النصّ الأصلي المنشور في المجلة المحكمة قد استعمل نقطة واحدة فقط، وذلك في نهاية الفقرة. (انظر صورة النصّ بشكله الأصلي في نهاية البحث). فإذا اعتبرنا النقطة إشارة لنهاية الجملة التركيبية التامة، فإنّ الكاتب قد كتب فقرة واحدة مكونة من جملة واحدة، تتكون من أكثر من مئة كلمة. لا نختلف أن الكاتب قد يكون قصد ذلك، ولكن لماذا لم يتفق معه أي من الأساتذة؟ الجواب الواضح هو غياب الإجماع والاتفاق على معيار واحد لتحديد نهاية الجملة.

من جهة أخرى، إذا اعتبرنا استعمال الفاصلة إشارة ثانية إلى نهاية الجملة، فإننا عندئذ نسلم بوجود معيار مزدوج لتحديد نهاية الجملة. وأعتقد أن الأمر هو كذلك، مما سبّب ظهور الأحكام المختلفة بين الأساتذة كمجموعة من أفراد، وبينهم كمجموعة واحدة من جهة، وبين كاتب النص الأصلي من جهة أخرى. ويقودنا هذا إلى القول إن محكمي المقال قبل نشره ومحرر المجلة قد قبلوا بالترقيم كما وردهم من المؤلف. فقد وردت في النص الأصلي تسع فواصل إضافة للنقطة، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الكاتب قد اعتبر أنه كتب عشر جمل.

هذا من جهة العربية. فهل الوضع في لغات أخرى مشابه لهذا الوضع؟ لإجراء هذا التقابل، اخترت نصاً باللغة الإنجليزية وحذفت منه ما يدل على بداية الجملة (وهو الحرف الكبير) وما يدل على نهاية الجملة (وهو النقطة). وهذه هي صورة النص بشكله الجديد (خالي الترقيم).

it must be realized that a subject like general linguistics similar to other subjects of systematic study is not static viewpoints may change or receive different degrees of emphasis in the course of years no book can honestly pretend to deal with the subject in a way that will both be accepted in all respects by every recognized scholar in the field and remain unaltered for all time in this book some account is taken of major unresolved controversies and the reader must be prepared for others to arise

وَرَعْتُ صوراً لهذا النص على أربعة من أساتذة اللغة الإنجليزية وطالبة في إحدى الجامعات الأردنية الرسمية. وطلبت من كل منهم أن يضع نقطة عند نهاية كل جملة تركيبية كاملة وأن يكتب عدد الجمل الناتج حسب حكمه أسفل الصفحة. بعد استرجاع الأوراق من الأساتذة والطالبة، تبين لي أن أحكامهم متطابقة. فقد أشار أربعة منهم إلى وجود خمس جمل في النص بينما أشار الخامس إلى وجود أربع جمل، إحداها مكوّنة من جملتين تامتين معنى وتركيباً مفصولتين بعلامة الترقيم (؛) التي تستعمل للفصل بين جملتين كاملتي التركيب، ولكنهما مرتبطتان بالمعنى ارتباطاً وثيقاً. وإنما نعلم أن هذه الإشارة (؛) لا تستعمل لأغراض أخرى داخل الجملة، وأن النقطة لا تستعمل لأغراض تركيبية أخرى بين الجمل. وهذا هو الخلاف الأسلوبي الوحيد في ترقيم الجملة الإنجليزية نتيجة لاختلاف الأفراد حول مدى ارتباط جملتين متتابعيتين من حيث المعنى. فقد يختار آخر أن يفصلهما بنقطة. وفي كتلا الحاليتين يعلم القارئ أن ما قبل الإشارة جملة تركيبية كاملة وما بعدها جملة تركيبية كاملة. وهذا هو جوهر الموضوع، ألا وهو وجود معيار ثابت

ومطرد يبين نهاية الجملة التركيبية الكاملة. والفرق بين استعمال النقطة وعلامة (؛) هو أن النقطة يتبعها حرف كبير بينما لا يكون الأمر كذلك بعد علامة (؛).

وهنا نتساءل: أليس مثيراً للاهتمام والحاجة إلى التخطيط المنفذ أن تكون نتائج هذه التجربة على هذا النحو؟ لماذا لا يتفق المختصون بالعربية من أهلها على عدد الجمل، بينما يتفق المختصون بالإنجليزية حتى وإن كانوا من غير أهلها؟ لا يمكن تعليل هذه الفوارق في الأحكام على عدد الجمل في العربية المكتوبة بالاستناد إلى أن الجمل تختلف في طولها. إن اختلاف الجمل في طولها أمر مشترك بين اللغات جميعاً. ولكن مهما طالت الجملة بالإنجليزية (أو أية لغة أخرى جرى فيها التقعيد لترقيم نهاية الجملة)، فإن القارئ يستطيع أن يعيد الإشارة إلى نهاية الجملة إذا حذف الإشارة منها. لكن الأمر كما يظهر من نتائج هذه التجربة لا ينطبق على العربية.

إنني أدعو إلى أن يصار إلى تقعيد الترقيم لنهاية الجملة الإخبارية في العربية كما هو الحال بالنسبة إلى الجملة الاستفهامية في العربية ذاتها. لماذا تبقي الجملة الإخبارية مختلفة من حيث الترقيم عن الجملة الاستفهامية؟ إن هذا التقعيد لن يدخل أمراً جديداً إلى عملية الترقيم ولا إلى أدوات الترقيم. لكنه يدخل إلى النصوص أداة ضبط لنهاية الجملة مما يجعل النصوص محكمة من حيث تركيب مكوناتها الجمالية. إن إجراء هذا التخطيط وتنفيذه سيقبل من الإشكالات والجدليات في تحليل النصوص ودراستها من حيث البنية النحوية. أما عن الترابط بين الجمل، فإنه أمر يتعلق بكلمات الجمل من حيث استعمال أدوات الربط المتوافرة في العربية. ولا يقلل هذا التقعيد من المزايا البلاغية بل يزيد في بيان المكونات التركيبية للمكونات الدلالية.

إنّ الترجمة الآلية في ازدياد وتنامٍ بين العديد من اللغات. وتقوم الآلة (الحاسوب مثلاً) بنقل نصّ من لغة الى اخرى دون تدخل العنصر الإنساني في عملية الترجمة ذاتها. ولكن إذا كانت العربية هي اللغة المترجم منها فإن العنصر الإنساني سيكون ضرورة قصوى لتحديد نهايات الجمل التامة التركيب. وفي هذه الحالة فإن الجهد الإنساني المبذول في تحديد نهايات الجمل له كلفته الاقتصادية والزمنية.

مشروع مقترح لتقعيد نهاية الجملة التامة وترقيمه

أ- تحديد المقصود بلفظ "الجملة"

ننطلق من اتفاق النحاة أن الجملة في الكلام هي ما يحسن السكوت عليه^(١). ونضيف إلى جملة الكلام ما يمكن أن يكون قد حذف منها في سياق الخطاب. إن هذا ضروري لأن سمات اللغة المنطوقة (حتى ولو كانت الفصحى) في أية لغة تختلف في بعض نواحيها عن اللغة (الفصحى) المكتوبة. فقد أشارت البحوث في مجالات علم اللغة الاجتماعي (في تحليل النصوص وتحليل المحادثة وتحليل وظائف الكلام وتحليل التركيب النحوي في كل منها) أن هناك أموراً نحوية مشتركة بين اللغة (الفصحى) المنطوقة وبين اللغة (الفصحى) المكتوبة. كما أشارت البحوث إلى وجود سمات نحوية مميزة للغة الكلام عن لغة الكتابة. ففي لغة الكلام يكون المخاطب موجوداً مع المتحدث. وعليه فإن المتحدث لا يعتمد فقط على الألفاظ التي يختارها لإيصال مقصوده إلى المخاطب، بل يعتمد كذلك على عناصر مختلفة في الموقف والمكان والسياق وشخص المخاطب ونوع الموضوع المطروق. كما أن هذه العناصر ذاتها تؤدي خدمة للمخاطب في استيعاب مقصود المتحدث. كما أن المتحدث والمخاطب يعتمدان على الإشارات والحركات الجسدية التي تصدر عنهما في عملية التبادل الخطابي بينهما. ولأن المخاطب حاضر بالنسبة للمتحدث (باستثناء المحادثة عن بعد بالوسائل المتوافرة)، فإن المتحدث لا يجد ضرورة ماسة لاستعمال التراكيب اللغوية الكاملة في كل ما يجري الحديث حوله^(٢). ومن أبسط الأمثلة على هذا الإجابة عن أي سؤال. فإذا سأل المتحدث

(١) مع أن النحاة كانوا يستعملون لفظ "الكلام"، إلا أن ذلك الأمر عم على الجملة عند أولئك الذين لم يفرقوا بين

"الكلام" و"الجملة". يلخص المواقف كل من عبادة ص ١١-٣٦ وعبد اللطيف ص ١٩-٢٢.

(٢) هناك بحوث عديدة، اخترت منها ثلاث مجموعات: الأول كتاب هالدي والثاني كتاب بايبر الذي يحتوي

ملخصاً مفيداً، والثالث مجموعة البحوث التي حررتها تانن. ويشتهر في المجموعة الثالثة بحث تشيف.

ويعتبر تشيف من أوائل من جلبوا الانتباه إلى بحث التمييز النحوي بين المنطوق والمكتوب بناء على العوامل

المختلفة التي تؤثر في إنتاج كل منهما في اللغة الإنجليزية.

وتقول كريس (ص ٧-٨) إن الجملة قد أصبحت في التحليل المعاصر وحدة تركيبية للنصوص المكتوبة أكثر

منها وحدة في تحليل التواصل اللغوي الشفوي.

"بكم اشتريت هذا الكتاب؟"، فإن المخاطب (الذي يأخذ دور المتحدث في الإجابة) قد يجيب بالقول: "اشتريته بخمسة دنانير". ويستطيع المجيب أن يقول: "بخمسة دنانير" دون أن يكون قد أخلّ بالمعنى أو بأدب الكلام أو بقواعد النحو. وإذا كان السؤال "بكم ديناراً اشتريت هذا الكتاب؟"، كان مجزياً أن يجاب "خمسة". فتكون الإجابة جملة من حيث التركيب الضمني أو العميق، لكنها ليست جملة من حيث التركيب السطحي. مثل هذا الاجتزاء لا يظهر في اللغة (الفصحى) المكتوبة، إلا إذا كان النصّ تحريراً لحوار. أمّا في غير ذلك من النثر، فإن المجتزأ لا يظهر بشكل جملة مستقلة بل يشكل تركيب ضمن حدود الجملة التامة في التركيب السطحي.

وفي هذا المجال، يروي نهاد الموسى^(١) أن نحاة العربية قد انتبهوا إلى هذا الاختلاف النحوي بين المنطوق والمكتوب في اللغة، فيقول:

وجدير بالذكر - في هذا المقام - أن العربية قد انتظمت في بنائها الائتلافي قواعد "المنطوق" إلى قواعد "المكتوب"، فقد تنبّه النحويون خاصة إلى دور السياق أو الحالة المشاهدة في مواطن الجواز النحوي وتبيّن لهم ما يكون من أثر التفاعل بين اللغة والمحيط الخارجي الذي يكتنف استعمالها. وهكذا شرعوا فرقاً واضحاً بين الكلام المنطوق الذين يميّز بالاجتزاء، نظراً لعلم المخاطب وحال المتكلم ووقائع الحال المشاهدة واللغة المكتوبة التي يكون جلّ المعول في إفادة مقاصدها على العنصر اللغوي الخاص.

(١) نهاد الموسى، ص ٦٣.

فنتطلب الكتابة، إذن، أموراً لا يتطلبها الكلام بالضرورة. وكذلك تختلف الكتابة عن التواصل اللغوي الشفوي في بعض الجوانب النحوية للإعداد والتخطيط المسبقين^(١).

ففي التواصل اللغوي الشفوي لا يكون هناك إعداد وتخطيط بمثل ما يجري للكتابة. وإذا حصل وتمّ إعداد وتخطيط للتواصل اللغوي الشفوي، فإن ذلك يكون بخصوص الأفكار لا بخصوص التراكيب النحوية، وإلا أصبح التواصل مكتوباً. كما أن انعدام التخطيط والإعداد النحوي للكلام يؤدي إلى ما يلاحظ في الكلام من تغيير لبعض الألفاظ والتراكيب بعد نطقها على مسمع من المخاطب. فيكون المخاطب مستقبلاً للمقصود وغير المقصود. فقد يقول المتحدث "حضر ثلاثة من المحاضرين، لا، أظنهم كانوا أربعة، على أي الأحوال، حضر المحاضرون..". أما في الكتابة، فإن القارئ لا يكون شاهداً للإعداد ولا متأثراً بهذه التعديلات في مكونات الفكرة أو في العناصر اللغوية التركيبية.

إن الهدف مما ذكرناه أعلاه هو التأكيد على أن الجملة التي نقصدها في هذا البحث هي الجملة المكتوبة في النثر الجاد الذي يعدّ له ويعدّل ويحرّر. ولا نقصد بها الجملة الكلامية إلزاماً، إلا إذا تطابقت صيغة الجملة الكلامية مع صيغتها الكتابية في غير الحوار المنقول كتابة. وبعبارة أخرى نقصد بها الجملة السطحية، بمصطلح النحو التوليدي الدارج.

ب- تصنيف الجمل في مراجع النحو

صنّف النحاة الجمل إلى أنواع من حيث هدفها الوظيفي. ويختلف عدد هذه الأصناف بين مجموعة من النحويين ومجموعة أخرى. فابن هشام يقول إن الجملة خبرية أو إنشائية. ويقول غيره إن الكلام خبر وطلب وإنشاء. وهناك من يقسمها

(١) انظر المراجع المذكورة في الهامش رقم (١) الصفحة السابقة.

إلى أربعة أصناف: اسمية، وفعلية، وظرفية، وشرطية. وقد حصر أبو علي الفارسي هذا التصنيف الرباعي على الجملة الخبرية. "وأما الجملة التي تكون خبراً فعلى أربعة أضرب: الأول أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل والثاني: أن تكون مكوّنة من ابتداء وخبر والثالث: أن تكون شرطاً وجزءاً والرابع: أن تكون ظرفاً^(١). وقد فرّع بعضهم هذه الأصناف إلى عشرة^(٢). أما من حيث التركيب، فإن التصنيف الدارج في المراجع النحوية يعتمد نوع الإسناد الذي تبدأ به الجملة. أكثر هذه التصانيف ذيوياً هو الذي يقسم الجملة إلى اسمية وفعلية.

ومن المؤلفين المحدثين، اقترح محمد حماسة عبد اللطيف ومحمد إبراهيم عبادة تصنيفين مختلفين للجمل. وأجد تصنيف عبادة أكثر دقة، فهو تصنيف لأنواع الجمل معتمد على ما تحويه من مركبات.

يطرح عبادة تساؤلات ثم يقدم الإجابة عنها. "متى تنتهي الجملة الاصطلاحية؟ أنتتهي عند اكتمال المعنى الذي يريده المتكلم؟ أم تنتهي عندما يجوز الوقف الذي لا يخلّ بالمعنى؟ أم تنتهي عندما يستوفي الركنان متعلقتهما"^(٣). وفي تقييم هذه الاحتمالات الثلاثة، ينفي عبادة اعتماد المعنى معياراً لأن المعنى قد يمتد إلى طول غير محدد. وهذا الموقف مقبول لأنه ليس للمعنى معيار من حيث نقطة البدء ونقطة الانتهاء. أما بالنسبة للوقف فإنه أمر نسبي ويتداخل مع المعنى في كونه موضع خلاف في معياره ومدته. ويخلص عبادة إلى تبني الاحتمال الثالث، وهو استيفاء الركنين (المسند والمسند إليه) متعلقتهما. ولا ينكر عبادة أن نحاة العربية قد اعتبروا الركنين أساس الجملة العربية^(٤). ولا شك أن هذا معيار يمكن

(١) انظر ملخصاً لهذه التقسيمات في عبادة ص ١٤٩. ويشير عبادة إلى خلاف بعض النحويين على عدد الجمل في سياق قرآني (الأعراف ٩٥-٩٧) كما تطرّق لها ابن هشام.

(٢) انظر عبد اللطيف ص ٢٥-٢٦.

(٣) عبادة، ص ٤٠.

(٤) عبادة، ص ٣١.

تقنين نهاية الجملة بموجبه سواء أكانت مرقمة أم غير مرقمة. من هذا المنطلق يرى بعض من راجعوا هذا البحث وناقشوا موضوعه أن لا حاجة للترقيم بتاتاً. ونحن نعلم أن هذا كان وضع الكتابات القديمة (قبل القرن السادس عشر) في جميع اللغات المكتوبة ومنها العربية^(١). ويمكن كذلك أن نقيس عدم الترقيم على انعدام وجود التثقيب والتشكيل بالحركات في العربية المكتوبة في العصور السالفة لتثقيبها. وبالفعل، فقد تمّ تثقيبها وأصبح استعمالها مطرداً. ويشير الجبوري إلى أن قبول التثقيب والتشكيل خارج النص القرآني لم يكن كبيراً في البداية^(٢). وكذلك الحال بالنسبة إلى الترقيم. تقتضي متطلبات هذا العصر المعلوماتية وجود الترقيم المقعد والمطرد. فكما أضيفت النقاط والحركات إلى كتابة العربية في وقت سابق، يمكن إضافة الترقيم المقعد والمطرد في الوقت الحاضر من دون الإخلال بقواعد اللغة أو إقحام أمر غريب عليها يغير هويتها وتركيبها.

يطرح عبادة تقسيماً لأنواع الجمل من حيث التركيب. وبحسب هذا التقسيم تكون الجملة واحدة مما يأتي: بسيطة، ممتدة، مزدوجة أو متعددة، مركبة، متداخلة، أو متشابكة، وبيّن عبادة أن الجملة البسيطة هي التي تحتوي على إسناد واحد من دون امتداد. والجملة الممتدة هي التي تحتوي على إسناد واحد وامتدادات غير إسنادية لأحد عنصري الإسناد أو لكليهما. أما الجملة المزدوجة أو المتعددة، فهي التي تشتمل على أكثر من مركّب إسنادي واحد. ويمثل كل مركب إسنادي في الممتدة وحدة مستقلة ليست مترتبة على غيرها. فكأنّ عبادة يقول إن هذه الجملة هي سلسلة من الجمل البسيطة أو الممتدة أو من كليهما. أما جملة النوع الرابع -المركّبة- فهي التي تشتمل على مركبين إسناديين رئيسيين مع متعلقاتهما ولا يستقلّ أي منهما بنفسه بل يكون كل واحد مترتباً على غيره ومتوقفاً عليه، مثل

(١) تشابهن.

(٢) إضافة إلى كتاب عفيفي، انظر كتاب الجبوري ص ٧٠ و ٩٦ و ١٠٠-١٠٨.

الجملة القسمية أو الشرطية. وبالنسبة للجملة المتداخلة، فتشتمل على مركبين إسناديين أو أكثر لكن واحداً منها يشكل عنصراً من مركب إسنادي آخر. أما الجملة المتشابكة فهي التي تشتمل على أي مزيج من الأنواع الخمسة السابقة^(١).

إن التقسيم الذي يقدمه عبادة بمثل واقع الجملة العربية المكتوبة كما نراها مرقمة في الوقت الحاضر. وكما ذكرنا أعلاه، فإن وضع الترقيم غير مطرد. ويظهر الإشكال في الترقيم بالتحديد بالنسبة إلى ما يسميه الجملة المزدوجة أو المتعددة وفي الجملة المتشابكة. فإسنادات الجملة المزدوجة بيّنة الحدود. وما هي إلا سلسلة من الجمل البسيطة - النوع الأول - أو الجملة الممتدة - النوع الثاني - أو مزيجاً من النوعين. وبما أن كل إسناد في مثل هذه "الجملة" مستقل عن غيره، فإن الأولى أن لا نعتبرها جملة واحدة، بل نعتبرها عدداً من الجمل مساوياً لعدد الإسنادات. وإذا ما رقت كل منها، وجب استعمال علامة الترقيم نفسها المستعملة لترقيم نهاية الجملة من النوع الأول أو النوع الثاني. أخلص من هذا إلى القول إن النوع الثالث الذي يقترحه عبادة فائض عن الحاجة ويزيد في انعدام الاطرادية في الترقيم. وأعتقد أنه يشكّل مشكلة خاصة بالنسبة للدارسين.

أمّا عن الجملة المتشابكة، فأعتقد أنه يجب حل التشابك فيها بحيث تصبح عدة جمل، سواء أكانت بسيطة أم مركبة أم ممتدة. ويمكن قياس هذا الأمر على التراكيب ضمن الجملة المتداخلة التي لا تكون عنصراً من مركب إسنادي آخر. وتُفصل هذه التراكيب عن بعضها لتكون جملاً مستقلة بذاتها وترقيمها لكونها مستقلة بإسناداتها. وبناء على وجود هذه المشكلات في التصنيف الذي يقدمه عبادة لا نرى أنه يشكّل أساساً واضحاً للترقيم. وعليه أقترح ما يأتي:

(١) عبادة، ص ١٥٣-١٦٤.

إذا تجنبنا التشابك والازدواجية والتعدّد للإسنادات ضمن "الجملة الواحدة"، أصبح من الأيسر للترقيم لتحديد أية جملة بواحدة من اثنتين : بسيطة أو مركبة. الجملة البسيطة هي التي تحتوي على ركني الإسناد وأية ملحقات غير إسنادية لأي منهما أو لكليهما. والجملة المركبة هي التي تحتوي على إسنادين أو أكثر ويكون واحد منها الإسناد الرئيس الذي ترتبط به الإسنادات الأخرى المترتبة عنه. إن الأساس الذي يعتمد عليه هذا التصنيف هو محور الإعراب.

بما أن الوظائف النحوية للمركبات هي التي تحدد علاماتها الإعرابية (الظاهرة أو المقدّرة) ضمن حدود الجملة الواحدة^(١)، فيجدر أن يقاس ترقيم نهاية الجملة على حدود عمل الوظائف النحوية الإعرابية. وبذا تكون نهاية الجملة ترقيماً هي الحدود نفسها التي تنتهي عندها الوظائف النحوية الإعرابية في الائتلاف نفسه.

والقارئ كالكاتب يستطيع أن يستبين نهاية التركيب الذي ينتهي عنده عمل الإعراب. فمعرفة القارئ بالتركيب تمكّنه من الحكم على أي ائتلاف بين الكلمات حتى وإن كانت معاني الكلمات غير معروفة لديه. وهذه أمثلة:

١- شَمَكْرَتْ لِقَدَمٍ فِي الْعَبِيسِ.

٢- الْمَلْخَسُ لَابِعٌ.

٣- رَعَلَكَ الشَّعْطُرُ أَمَامَ الْمِطْبَسِ حَتَّى أَرَبَرَ ثُمَّ كَفَّتَبِ.

بالطبع، لا يفهم من هذه الجمل أي شيء من حيث المعنى. ولكننا نرى في كل منها ائتلاًفاً نحويّاً سليماً لا يخرج عن بناء الجملة العربية في المنطوق أو المكتوب.

(١) عبد اللطيف، ص ٨ وص ١٥.

ولعلّ هذه الأمثلة غير ذات المعنى تؤكد أن نهاية الجملة التركيبية لا يشكّل معضلة للكاتب أو القارئ. ومن ثم فإن ترقيم نهاية الجمل الذي نقترحه فيما يأتي يعتمد التركيب أساساً ثابتاً. ومن المسلّم به أن التركيب للجملة مقنن ومقعد واستعماله مطرد في الكتابة. أمّا قضايا التقديم والتأخير للتركيب داخل الجملة فهي أمور أسلوبية بلاغية.

هيكل عام لترقيم نهاية الجملة

أدرج فيما يلي الخطوط العامة لهذا الهيكل المقترح. وفي البدء أقول إننا نستطيع استعمال أية وسائل لهذا الغرض. غير أنه من المفضل من منظور التخطيط أن تكون الوسائل مما هو مقعد ومقنن ودارج في معظم لغات العالم^(١). وأضيف كذلك أن ترقيم نهاية الجمل الاستفهامية والتعجبية/ التأثيرية والأمرية في الكتابات العربية المعاصرة مقعد ومطرد إلى حد كبير. وما نهدف إليه هنا هو تعميم الاطراد إلى الجملة الخبرية.

(١) وهذا ما أطلق عليه فيرغسن "Intertranslatability" أي إمكانية الترجمة بين اللغات. ولم يكن يقصد الترقيم بالذات، ولكننا نعلم أن الترقيم مشترك بين معظم اللغات. لكن هناك اختلافات. في الهندية، يستخدم الخط العموي [|] علامة على نهاية الجملة. وفي الإسبانية ترقم الجملة الاستفهامية بعلامة استفهام مقلوبة قبل بدء السؤال وعلامة استفهام أخرى غير مقلوبة بعد انتهاء السؤال. وهذه زيادة في الإشارة إلى نوع من الجملة، كما نرى في الإنجليزية، إذ تنتهي الجملة الخبرية بعلامة نقطة وتبدأ الجملة التالية بحرف كبير.

أولاً: علامة الاستفهام (?)

توضع هذه العلامة في نهاية كل جملة استفهامية. ومن المعروف أن الجملة الاستفهامية المكتوبة تشتمل على أداة للاستفهام (١). وقد تكون الجملة الاستفهامية من حيث تركيبها بسيطة أو مركبة بموجب التصنيف التركيبي الذي قدّمناه في الفقرة السابقة لهذا الهيكل المقترح. أما إذا طالت التراكيب الداخلية للجملة، فإنه يحسن أن تجزأ إلى عدة جمل. وقد رأينا ذلك في الأسئلة التي طرحها إبراهيم عبادة حول انتهاء الجملة الاصطلاحية. صاغ عبادة التساؤل في أربع جمل استفهامية.

ثانياً: علامة التعجب / التأثر (!)

توضع هذه العلامة في نهاية جمل التأثر أو التعجب وفي نهاية جمل الطلب بغض النظر عن تركيبها الداخلي. أما إذا احتوت "الجملة" المقصودة على تعدد من الإسنادات المركبة، فيحسن أن تقسم إلى مكونات أقصر، كلّ في جملة مستقلة.

ثالثاً: النقطة (.)

توضع هذه العلامة بعد الجمل الخبرية وجمل الأمر (٢)، بسيطة كانت أم مركبة بالمعيار المحدد أعلاه. أما الجمل الاعتراضية الخبرية، فلا ترقم نهاياتها بالنقطة لأنها زائدة عن تراكيب الجمل التي يتم فيها الاعتراض. فإن كانت جملة

(١) لكن الجملة الاستفهامية المنطوقة قد لا تشتمل على الاستفهام بنعم أو بلا. وفي هذه الحالة تكون النبرة في نهاية الجملة دالة على الاستفهام. لكن المقصود بهذا المشروع هو الكتابة غير الحوارية. أما الجمل التي لا يجاب عنها بنعم أو بلا، فتحوي على أداة للاستفهام في المنطوق والمكتوب.

(٢) يرى البعض أن الأمر صورة من صور الطلب، ولا يؤثر هذا الاختلاف على جوهر الموضوع هنا، فقد نتفق على استعمال علامة ترقيم واحدة لكليهما. فالهدف هو الاستعمال المقنن والمتردد.

الاعتراض سؤالاً رُفِّمت بعلامة استفهام، وإن كانت تأثرية فترقّم بعلامة تأثر (تعجب).

وسواء أكانت الجملة الاعتراضية سؤالاً أم تأثراً أم خبراً، فيجب أن تُفصل عمّا قبلها وما بعدها إما بشرطتين أو بقوسين. ويتم الخيار بين الاثنين أو تفصيل استعمال كل منهما بين من يقومون بالتنعيد ويقومون بنشر تنفيذه). لبُّ القول هنا أن الجملة الاعتراضية - أو ما هو أقل منها من حيث التركيب - لا تدخل ضمن مكونات الجملة من حيث الإعراب. وعلى هذا الأساس، لا يدخل ترقيمها ضمن ترقيم الجملة التي يقطع تتابع مركباتها.

ولربما يجدر أن نبيّن عدم استعمال الفاصلة في هذه الحالة. جوهر القصد هو الابتعاد عن استعمال علامة ترقيم قد تولّد الإبهام. كما أنه تجدر الإشارة إلى أننا استبعدنا استعمال الفاصلة المنقوطة، وذلك لأن أمرها سيختلط مع أمر النقطة. أما في اللغات التي تستعمل الفاصلة المنقوطة، فإن استعمال الحرف الصغير بعدها يبين أن الجملة الاصطلاحية لم تنته بعد. وبما أن التمييز بين الحرف الكبير والحرف الصغير غير وارد في العربية، فالأفضل أن نترك في هذه التصور أمر الفاصلة المنقوطة في هذه المرحلة من النظر في الاقتراح.

أما إذا أردنا أن ندخلها ضمن هذا الهيكل المقترح، فإن استعمالها يكون بين الجمل البسيطة القصيرة (المستقلة) التي تشكّل كل واحدة منها جزءاً من الفكرة المعبر عنها. وعلى أي الأحوال، فإن تكرار استعمالها يدل على ميل الكاتب إلى استعمال التراكيب القصيرة للتعبير عن قصد بلاغي معين.

وهناك أمر آخر يتعلق باستعمال النقطة وعلاقتها باستعمال أدوات العطف والاستدراك والاستثناء وغيرها عندما تكون متبوعة بركني الجملة (المسند والمسند إليه) ومتعلقتهما. إن استعمال هذه الأدوات في هذا السياق سبب رئيس في ظاهرة الجمل ذات الطول المشكل أو الممل في الكتابة المعاصرة. والذي نقترحه هنا هو

استعمال النقطة قبل هذه الأدوات والإسناد الذي يلي أيّاً منها. وهنا تدخل القضايا الأسلوبية البيانية أو البلاغية والقضايا التي تتعلّق بمدى انتباه القارئ وتركيزه وبذاكرته القصيرة المدى. فمعظم القراء -مثلاً- لا يستمرون أن يكون الفاصل طويلاً بين المسند والمسند إليه، سواء أكان ذلك نتيجة لوجود متعلّقات بالأول منهما أم لوجود تراكيب معترضة. وينطبق هذا كذلك على تتابع الإسنادات المعطوفة والمستثناة والمستدرّكة في جملة واحدة.

يتفق النحاة التوليديون وغيرهم على أن الجملة قد تطول وتطول من الناحية النظرية. ويعتبرون أن الإمكانية لإنتاج جملة لا حدّ لها من النهاية سمة رئيسة من سمات اللغة، ويسمونها السمة الإبداعية الإنتاجية أو الخلاقة. ولكن الباحثين في علم اللغة الاجتماعي يأخذون البعد الإنساني في النظر إلى هذه السمة اللغوية. ففي الوقت الذي لا ينكر فيه أحد إمكانية وجود الجملة اللامتناهية من حيث النظرية، فإنها غير دارجة وغير واقعية^(١). وإن كانت هذه الجملة واقعية لدى البعض فإن الغالبية العظمى من القارئ لا يفضلون قراءتها ويعتبرون وجودها مثلباً يحدث على تلافيه. وهذا ما يحصل في تعليم الكتابة في جميع المراحل التعليمية وفي تقييم الكتابة لدى المحكمين ومحرري المجلات وغيرها من المطبوعات.

ويلاحظ هنا أننا قد تجنبنا كلياً استعمال الفاصلة لترقيم نهاية الجملة التي لا ترتبط تركيبياً مع غيرها. إنني أدعو أن تبقى الفاصلة إشارة على ما هو أقل من الجملة التامة التركيب.

مقاربة هذا الاقتراح بغيره

كما ذكرنا أعلاه، هناك أعمال تعليمية للترقيم، ونجد فيها بياناً لاستعمال علامات الترقيم كافة. وبما أن هذا الاقتراح بترقيم نهاية الجملة فقط، فإن ما يلي

(١) انتبه النحويون التوليديون إلى الفرق بين كون الجملة سليمة التركيب وكونها غير مقبولة لدى السامع أو القارئ، فأدخلوا على نظامهم النحوي حصراً على مثل هذه الجمل. وأطلقوا على هذا الحصر عبارة Perceptual Constraint. انظر نيوماير ص ٢١٩-٢٢٣.

وكذلك فرق دل هايمز بين ما يمكن أن تنتجه القواعد التوليدية من جمل وبين ما يستعمل حقيقة من جمل. انظر ص ٩٥ في كتاب هايمز.

من القول يختصّ بهذا الشأن لأن المعضلة الأساس تبدو واضحة فيه. وقد اطلّعت على عدد كبير من المطبوعات التي تتضمن فصلاً أو أكثر عن الترقيم. ولقد استخلصت منها ما يأتي:

أولاً: معظم كتب الإملاء والترقيم تشير إلى أن الفاصلة تستعمل بين الجمل القصيرة. وهذا يعني أن الفاصلة إشارة إلى نهاية الجملة التركيبية الواحدة^(١). أما أبو مغلي وأبو معال فيحصران استعمال الفاصلة بين أجزاء الجملة الواحدة^(٢). لكنهما لا يحدّدان ما يقصدان بالجملة الواحدة. وأغلب الظن أنهما يقصدان ضمناً ما يقوله معروف صراحة.

ثانياً: كذلك تشير هذه الكتب إلى أن الفاصلة تستعمل بين أجزاء الجملة الواحدة مثلاً بين الجملة الرئيسية وشبه الجملة، قبل الجملة الحالية، وقبل الجملة الوصفية^(٣). ويأخذ الروسان بأقوال معروف من حيث القاعدة والأمثلة كذلك. وتضيف سعد الدين أن الشولة (الفاصلة) تستعمل بين جملتي الشرط والجزاء إذا طالت جملة الشرط، وبين جملة القسم وجوابه إذا طالت جملة القسم، وكذلك بين جملتين مرتبطتين باللفظ والمعنى كارتباط التوابع والظروف^(٤).

ويبدو واضحاً أن مصطلح "الجملة" غير محدد المعنى في عبارات القواعد التي يصفها هؤلاء الكتاب. فهم يستعملونها أحياناً بمعنى الجملة التامة التركيب، وأحياناً أخرى بمعنى الدلالة التي تعبّر عنها مجموعة من العناصر التركيبية سواء

(١) شلبي، ص ١٧٣، الخطيب، ص ١٦٩، معروف ص ٩٢، الروسان، ص ٩٢، الفيتوري وصلاح الدين، ص ٥٠، سعد الدين، ص ٢٦ (وتستعمل كلمة "الشولة"). ونلاحظ في جميع هذه المصادر اعتمادهم معياراً غير دقيق مأخوذاً من تعريف الكلام عند النحاة. هذا المعيار لانتهاء الجملة عندهم هو "الكلام التام".

(٢) أبو مغلي، وأبو معال، ص ٢٩.

(٣) معروف، ص ٩٣.

(٤) سعد الدين، ص ٢٦.

أكانت إسنادية مستقلة أم مرتبطة أم غير إسنادية. ويبدو جلياً كذلك أن استعمال الفاصلة غير مقصور على وظيفة واحدة، بل على تعدد في الوظائف. ونتيجة لهذه التعددية الوظيفية للفاصلة، فإن الحدود التركيبية للجملة لا تتبين بالاعتماد على استعمال الفاصلة.

ثالثاً: تعتمد جميع الكتب في الترقيم معيار انتهاء المعنى المقصود لاستعمال إشارة النقطة (١). نقرأ في كل هذه الكتب أن النقطة تستعمل في نهاية الجملة التامة المعنى إذا انتهى الحديث عندها. ويضيف بعضهم شرط استيفاء المقومات اللفظية. ونلاحظ أن هذه القاعدة لا تعتمد الصيغة التركيبية للجملة من حيث مكوناتها الأساسية وتوابعها. وإذا أخذنا هذه القاعدة جاز لنا أن لا نستعمل النقطة إلا في نهاية كل عمل مكتوب كامل، كالرسالة الشخصية، والبحث، والكتاب. إلا أن شلبي والخطيب يذكran أن استعمال النقطة دلالة على انتهاء الفقرة (٢). ونستنتج من فحوى القواعد التي نجدها في هذه الكتب بشأن استعمال النقطة أن ليس هناك معيار تركيبى لاستعمال النقطة. وهذا ما يولد عدم الاطراد في استعمال النقطة شبيهاً بانعدام الاطراد في استعمال الفاصلة لوظيفة واحدة.

رابعاً: نجد في هذه الكتب تداخلاً بين استعمال الفاصلة واستعمال الفاصلة المنقوطة. تجمع هذه الكتب على قاعدة لاستعمال الفاصلة المنقوطة بين الجمل. ويشترط بعضها أن تكون هذه الجمل مرتبطة بعلاقة سبب ونتيجة. أمّا البعض

(١) شلبي، ص ١٧٣، الخطيب، ١٧١، معروف، ص ٩٤، أبو مغلي وأبو معال، ص ٣٠، الروسان، ص ٢٨،

الفيثوري وصلاح الدين، ص ٥٠/٤٩، سعد الدين، ص ٢٧.

(٢) شلبي، ص ١٧٣/١٧٤، الخطيب، ص ١٧٠.

الأخر، فيكتفي بالقول إن للجمل علاقة دلالية مشتركة. وهنا نقول إن الجمل يجب أن تجمعها علاقة دلالية بحيث تكون مترابطة في المعنى. وعليه فإن معيار استعمال الفاصلة المنقوطة محير كما هو في اللغات الأخرى.

كذلك ورد في واحد من هذه الكتب استعمال فريد للفاصلة المنقوطة (١). يقول مؤلف الكتاب إن الفاصلة المنقوطة تستعمل بين أجزاء الجملة الواحدة إذا تنوّعت هذه الأقسام في المعنى، ويعطي المؤلف المثال التالي على هذا الاستعمال.

عالم الحيوان: الجمل، الثور، الحمار؛ الأسد، والنمر، والذئب؛ الحوت، والسماك، والضفدع.

خامساً: لا نجد اختلافاً بين مؤلفي هذه الكتب حول استعمال علامتي الاستفهام والتعجب، وهذا ما أشرنا إليه، فقد بيّنا أن تقييد الترقيم لجمل الاستفهام والتأثر والأمر أو الطلب يظهر مطرداً في الاستعمال المعاصر.

تطبيق المشروع:

ولنأخذ هذا المشروع المقترح ونطبق ما ورد فيه بشأن استعمال النقطة في نهاية الجملة التركيبية الكاملة – المسند والمسند إليه وأي توابع مرتبطة بأي منهما من حيث التركيب. ونستعمل النص العربي الوارد في الملحق أ.

(١) معروف، ص ٩٣/٩٤.

والأدب الجاهلي نهر يعرف منتهاه ولا يعرف أوله في
الزمان متى كان. ولكنه يطلب على تركه العرب
الأدبية قبل الإسلام. والأدب بصفته واحداً من أهم
الفنون التي تعالج الحياة الإنسانية يتأثر بما تتأثر به
الحياة ذاتها. وتظهر فيه العوامل التي تحكم النفس
البشرية وتوجه نشاطها. وأهم تلك العوامل على
الإطلاق البيئة بمعناها الشامل. غير أن ما يعنينا هنا
هو جانب يعد أهم جوانبها وهو البيئة الطبيعية. فإذا
رجعنا إلى العصر الجاهلي ودرسنا آدابه، فإن ذلك
يلزمنا بأن نعي ما كانت عليه بيئة ذلك العصر. تلك
البيئة لم تتغير تغيراً ملموساً، الأمر الذي قد نقف على
أبعاده من خلال استقراءنا لحاضر شبه جزيرة العرب
الجغرافي ومن خلال ما حفظته يد الزمان من أشعار
الجاهلية.

إذا قارنا هذا النص بشكله الحالي بالنص ذاته بشكله الأصلي، فلن نجد
تغيراً في الكلمات ولا في دلالة النص عامة. غير أن النص بشكله الأصلي مكوّن
من جملة كتابية واحدة تحتوي على مئة وأربع عشرة كلمة. ولو حاول أي مترجم
متمرس نقله إلى أية لغة أخرى، فلا يعقل أن ينقله إلى جملة واحدة مرقمة في

نهاية النص كما هو في الأصل. ولو ترجمه إلى جملة واحدة، فإنه سيضطر إلى إجراء تغييرات معينة. وقد تكون هذه التغييرات على الأغلب في فصل الجمل التركيبية عن بعضها. كما يمكن أن تكون التغييرات في جوانب أخرى لا يمكن تحديدها هنا لئلا نخرج عن هدف البحث.

أما في الشكل المرقّم للنص، فإنه يتكون الآن من ثماني جمل. وبذلك أصبح للفقرة مكونات من جمل تركيبية تشكل لبناته الواضحة. وتحتوي كل من الجمل على فكرة جزئية مصاغة في بنية تركيبية واضحة المعالم من حيث البداية والنهاية. وهذا يمكن القارئ من التركيز على تلك الوحدة المستقلة لمعالجة محتواها الدلالي. كذلك يساعد ترقيم الجمل على إبراز الترابط بين أفكار الجمل وتماسكها.

وفي المقابل، فإن عدم ترقيم الجمل التركيبية لا يسمح للقارئ بمعالجة الأفكار الجزئية إلا بعد أن يقوم القارئ نفسه بتحديد الجمل ذهنياً. وإضافة إلى هذا الجهد الإضافي المفروض على القارئ من قبل الكاتب، فإن النص يبدو خالياً من التنظيم التركيبي. من الأفضل اعتبار النص والترقيم هندسة لتقسيمه إلى وحدات تركيبية تخدم كل منها غرضاً جزئياً معيناً. ولا يُصار إلى هذه الهندسة من دون تعويد لتنظيم الوحدات الداخلية ولإبراز حدودها البنوية.

وقد يرى بعض الباحثين المهتمين أن يستطلع آراء القراء عن أفضلية الترقيم أو عدمه وذلك بإجراء تجربة على نص بصيغتين: الأولى بترقيم الجمل والأخرى من دون ذلك. كما يمكن أن يستطلع باحثون أثر الترقيم على مستوى الاستيعاب

لدى القارئ. كذلك يجوز أن يتم بحث أثر الترقيم على مستوى الاستيعاب لدى القارئ. كذلك يجوز أن يتم بحث أثر الترقيم على عمليات التفكير التي يجريها الكاتب لكي ينتج نصاً بجمل مرقمة بالمقاربة مع إنتاج نص من دون ترقيم الجمل. للبيان مظاهر عدة، مما يزيده تحديد معالم الجمل في النص.

خاتمة

قال أحد المؤرخين عن الثورة الفرنسية إن مجرد وجود الظلم لم يكن كافياً لحصول الثورة الفرنسية. يفسّر هذا المؤرخ قيام الثورة الفرنسية بوجود الظلم ووجود الشعور به كذلك. نسوق هذا القول غير الموثق - وإن كنا قرأناه قديماً- لإجراء القياس عليه بالنسبة للتخطيط. إن مجرد وجود إشكال أو مشكلة يتعلق بأمر لغوي ما قد لا يكون كافياً لإجراء التخطيط لتفعيده. بل لا بد من أن يتولّد شعور لدى فئات معينة بأن هذا الأمر اللغوي ذو بال ويحتاج إلى تفعيد.

لقد كانت بؤرة هذا البحث إثارة الشعور بوجود مشكلة في ترقيم نهاية الجملة المكتوبة. وقد دللنا على وجود المشكلة بالوسيلة العلمية التجريبية. ولقد اقتصر البحث في صيغته الأولى على الإثبات بوجود مشكلة في ترقيم نهاية الجملة المكتوبة. وكان القصد من الاكتفاء بذلك التصميم للبحث أن يتقدّم المختصون بالنحو والبلاغة من المعنيين بالعربية بآراء أو مقترحات أو مشاريع تفيد في الوصول إلى تفعيد لهذا الترقيم المقصود. ولكنني أخذت بآراء بعض المراجعين، وتقدّمت بمشروع مقترح. ولا أدعي كمال المشروع أو تمامه، بل أستدرج بالإطار التركيبي الذي ينطلق منه ويعتمد عليه جهود الباحثين لمتابعة الموضوع.

إذن، ليس المشروع المقترح الهدف الأولي لهذا البحث. ولكنه تصوّر مبدئي تمحور حول التركيز على الصيغة التركيبية المترابطة لفظاً للجملة المكتوبة. أما قضية المعنى، فهي من دون شكّ الهدف المقصود من الكتابة في المقام الأول.

وبما أن الكتابة لا تتم إلا بصياغة هذا المعنى في تراكيب لغوية، فيجب أن تأتلف التراكيب بما يتفق وقواعد النحو العربي ولا يخلّ به. وهنا يأتي دور الترقيم المقعد والمطرّد لنهاية الجملة التي تتشكّل من ائتلاف التراكيب اللغوية فيها. إن الدعوة إلى ترقيم نهايات الجمل التركيبية داخل الفقرة الواحدة سيجعل من الفقرة مجموعة من اللبّات الجمليّة التي تحتفظ كل منها بحدودها. أما الترابط بين هذه اللبّات، فيجب أن يتم بوسائل الربط البلاغية المختلفة المتوافرة في العربية. وبهذا لا تكون كل فقرة عبارة عن جملة واحدة، كما نرى الآن في كثير من النصوص العربية. يجب أن تكون الفقرة مجزأة إلى جمل ذات ترقيم مطرد في نهاياتها. كما يجب أن يكون كل نص مجزئاً إلى فقرات، مثلما نرى الكتب مجزأة إلى أبواب وفصول والبحوث مجزأة إلى أقسام، وهكذا.

وفي المحصلة النهائية لأي تخطيط وتعيد، فإن "التزام الاستعمال"^(١) هو المحكّ الأساس للقناعة بجدوى التخطيط وقبوله سلطةً مرجعية.

عبارات شكر

لقد أغنت هذا البحث ملاحظات وآراء قيّمة من عدد من الزملاء أساتذة اللغة العربية في الأردن. وأسجّل في هذا المقام والمكان، موفور احترامي وشكري لهم جميعاً. وأود أن أخصّ بالذكر الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة رئيس مجمع اللغة العربية الأردني، والدكتور محمود الجفال الحديد، والدكتور سمير اللبدي،

(١) خليفة، ص ٢٢١.

والدكتور جعفر عباينة. كما أسجل الشكر والتقدير للمحكّمين الذين قدّموا اقتراحات
أضافت إلى جودة البحث.

وأسجّل هنا كذلك أنني المسؤول عن أي نقص أو مثلب في هذا البحث.

المراجع

أ- بالعربية

- ١- أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية. تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد، القاهرة، مطبعة المدني، ١٩٨٢.
- ٢- ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبدالله جمال الدين)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٤.
- ٣- ابن يعيش (موفق الدين بن علي)، شرح المفصل، القاهرة: جامعة الأزهر، ١٩٦٨.
- ٤- أحمد شلبي، كيف تكتب بحثاً أو رسالة جامعية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢/١٩٦٨.
- ٥- سليم سلامة الرشدان، أساسيات في تعليم الإملاء والترقيم، من دون مكان نشر وناشر، ١٩٨٨.
- ٦- سميح أبو مغلي وعبد الفتاح أبو معال، مذكرات في الإملاء والترقيم والمعاجم، عمان: دار الفكر، ١٩٨٤.
- ٧- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩١.
- ٨- عبد الكريم خليفة، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، عمان: مجمع اللغة العربية الأردني، ١٩٨٧.
- ٩- عبد اللطيف محمد الخطيب، أصول الإملاء، الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٢.
- ١٠- فوزي سالم عفيفي، نشأة وتطور الكتابة الخطية العربية، الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٠.
- ١١- نيلي سعد الدين، مستوى اللغة العربية ١٠٠ لطلبة الجامعة الأردنية، عمان: دار الفكر، ١٩٨٤.

- ١٢ - محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٤.
- ١٣ - محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، الكويت: دار القلم، ١٩٨٢.
- ١٤ - نايف معروف، تعلم الإملاء وتعليمه، بيروت: دار النفائس، ١٩٨٤.
- ١٥ - نهاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي، عمان: دار الفكر، ١٩٨٧.
- ١٦ - يحيى وهيب الجبوري، الخط والكتابة في الحضارة العربية، بيروت: دار الغروب الإسلامي، ١٩٩٤.
- ١٧ - يوسف الفيتوري ومحمد صلاح الدين، في الإملاء العربي، مصراتة، ليبيا: الدار الجماهيرية، ١٩٩١.
- ب- بالإنجليزية:

- 1-Bartsch, Renate. Norms of Language. London: Longman. 1987.
- 2- Biber, Douglas Variation Across Speech and Writing NewYork: Canrbridge University Press. 1988.
- 3- Chapman, R. "Punctuation". In Encyclopedia Americana. 1988.
- 4- Crystal, David. "stylistic Profiling". In: English Corpus Linguistics, edited by K.Aijmer and B. Altenberg. Londond: Longman. 1993. pages 221-238.
- 5- Eastman, Carol. Language Planning: An Introduction. San Francisco: Chandler and Sharp. 1993.
- 6- Fasold,Ralph. The Sociolinguistics of Society. Oxford Blackwell. 1984
- 7- Ferguson, Charles, 'Language Development". In. Language Problems of Developing Nations, edited by J.Fishman and others. NewYork: Wiley. 1968. Pages 27- 36.
- 8- Halliday, M. Spoken and Written Language. Oxford: Oxford University Press. 1985.
- 9- Hymes, Dell. Foundations in Sociolinguistics. Philadelphia:

University of Pennsylvania Press. 1974.

**10. Joseph, John. Eloquence and power. Oxford: Francis
Pinter. 1987**

11- Kress, Gunther: Learning to Write. London: Routledge. 1982.

**12- Milroy, James and Lesley Milroy. Authority. Authority in
Language London: Routledge. 1985.**

**13- Newmeyer, Frederick. Linguistic Theory in America. New York:
Academic Press. 1980.**

**14- Sayers, P. "Making it Work". In: Critical Language Awareness,
edited by N. Fairclough. London: Longman. 1992. Pages: 93-116.**

**15- Tannen, Deborah. Editor. Spoken and Written Language
Norwood, N.j: Ablex. 1982.**

الملاحق

أ- قائمة المخطوطات في العينة

التسلسل	رقم المخطوط	اسم الكتاب	اسم المؤلف	تاريخ كتابة المخطوط أدناه مؤلف الكتاب
١-	٤/٢٥	المقال الثالث عن الغذاء والإسهال	حنين بن إسحق	٢٦٠هـ ٨٧٣م
٢-	٣٢٣	الجامع الصحيح	مسلم بن الحجاج القشيري	٢٦١هـ ٨٧٤م
٣-	٧٩٣٤	المحدث الفاصل بين الراوي والداعي	أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهروبي	٣٧٠هـ ٩٧١م
٤-	٢٢٠٣	تاج اللغة وصحاح العربية	الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد)	٤٠٠هـ ١٠٠٩م
٥-	٢٢٢٤	حلية الأولياء وطبقة الأصفياء	أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني	٤٣٠هـ ١٠٣٨م
٦-	٢٣٧٦	التفهيم لأوائل صناعة التنجيم	أبو الريان محمد بن أحمد البيروني	٤٤٠هـ ١٠٤٨م
٧-	٤/٤٣	تهذيب قراءة أبي عمران عبد الله اليحصبي الشامي	أبو عمرو عثمان بن عثمان	٤٤٤هـ ١٠٥٣م
٨-	٣٦٤	الجامع لشعب الإيمان	أبو بكر أحمد بن حسين البيهقي	٤٥٨هـ ١٠٦٦م
٩-	٢١١٨	السليمان	أبو عبد الرحمن محمد السلمي	٤٧٤هـ ١٠٨١م
١٠-	٢٧٤٦	كتاب الشامل في فروع الشافعية	عبد السيد بن محمد الصباغ	٤٧٧هـ ١٠٨٤م

٥١٢هـ ١١١٨م	كتب	أبو منصور ابن اشتويه اليزدي	إرشاد الساري إلى اختصار صحيح البخاري	٨٥١	-١١
٥٣٨هـ ١١٤٤م	ت	أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري	المفصل في صنعة الإعراب	٣٧٨٢	-١٢
٥٤٢هـ ١١٤٧م	نسخ ت	أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي	غريب الحديث	٤٨٦٦	-١٣
٥٩٣هـ ١١٩٧م	ت	برهان الدين علي بن أبي بكر الزغنياتي	الهداية	٣٠٠٠	-١٤
٦٢٦هـ ١٢٣٤م	ت	جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني	الإيضاح لتلخيص المفتاح	١٧٢١	-١٥
٦٥١هـ ١٢٥٢م	ت	عبد الرحمن بن أبي بكر المرغنياتي	فصول الأحكام لأصول الحكام	٢٣٢٩	-١٦
٦٥٧هـ ١٢٥٨م	نسخ ت	علي بن جعفر بن القطاع	أبنية الأسماء والمصادر	٩٥٩	-١٧
٦٨٥هـ ١٢٨٦م	ت	عبدالله بن عمر البيضاوي	أنوار التنزيل وأسرار التأويل	٤٢٤٩	-١٨
٦٩٥هـ ١٢٩٥م	نسخ ت	أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري	الكشاف عن حقائق التنزيل	٣٧٧٤	-١٩
٧٦٤هـ ١٣٦٢م	ت	محمد بن شاعر الكتبي	عيون التاريخ	٢٢٣٣	-٢٠
٧٧٠هـ ١٣٦٨م	نسخ ت	محمد التحتاني	لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار	٢٤٢٢	-٢١
٨٠٤هـ ١٤٠١م	ت	عمر بن علي بن الملقن الأنصاري	التوضيح لشرح الجامع الصحيح	٣١٢	-٢٢
٨١٦هـ ١٤١٣م	ت	علي بن محمد الجرجاني	تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية للكاتب	٣٤٧١	-٢٣
٨٣٥هـ ١٤٣١م	نسخ ت	علي بن محمد الجرجاني	الإيضاح لتلخيص المفتاح للسكاكي	١٧٢١	-٢٤
٨٣٨هـ ١٤٣٤م	نسخ ت	مظفر الدين الساعاتي	مجمع البحرين وملقى النهرين	٢٣٣٣	-٢٥
٨٥٤هـ	ت	أبو عبدالله محمد بن	دلائل الخيرات	٢/١٤	-٢٦

١٤٥٠ م		سليمان الجزولي			
٨٦٢ هـ ١٤٥٨ م	نسخة ت	عبد الوهاب بن محمد الطرابلسي	التحقيق في الفقه	٣٠٢٢	-٢٧
٨٨١ هـ ١٤٧٦ م	نسخة ت	محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني	مطالع الأنظار في شرح طوالع الأنوار	٢٤٢٤	-٢٨
٩٦١ هـ ١٥٥٠ م	ت	جلال الدين السيوطي	مجموعة رسائل جلال الدين السيوطي	١٤٢١	-٢٩
١٠٣٧ هـ ١٦٢٨ م	ت	عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد المرشدي الحنفي	براعة الاستهلال فيما يتعلق بالشهر والهلل	٢٤١٣	-٣٠
١٠٤٧ هـ ١٦٣٩ م	نسخة ت	علي بن محمد الجرجاني	حاشية الجرجاني على المطول (للتفتازاني)	٢٢١٩	-٣١
١٠٥٢ هـ ١٦٤١ م	ت	محمد بن عبد الله الحكيم	رسائل في المواعظ	٢٠٤٧	-٣٢
١٠٥٩ هـ ١٦٤٩ م	ت	محمد بن إبراهيم الشيرازي	الأسفار الأربعة في العقائد	٣١٦٩	-٣٣
١٠٦١ هـ ١٦٥١ م	ت	ياسين بن زين الحمصي	حاشية على شرح التخليص المختصر (للتفتازاني)	٢٤٦٦	-٣٤
١١٥٩ هـ ١٧٤٦ م	نسخة ت	محمد بن حسين العاملي	الكشكول	٤/١٦	-٣٥

ج- الصيغة الأصلية للنص العربي كما وردت في مصدرها

والأدب الجاهلي نهر يعرف منتهاه ولا يعرف أوله في الزمان متى كان، ولكنه يطلق على تركة العرب الأدبية قبل الإسلام، والأدب بصفته واحداً من أهم الفنون التي تعالج الحياة الإنسانية يتأثر بما تتأثر به الحياة ذاتها، وتظهر فيه العوامل التي تحكم النفس البشرية وتوجه نشاطها، وأهم تلك العوامل على الإطلاق البيئة بمعناها الشامل، غير أن ما يعنينا هنا هو جانب يعد أهم جوانبها وهو البيئة الطبيعية، فإذا رجعنا إلى العصر الجاهلي ودرسنا آدابه فإن ذلك يلزمنا بأن نعي ما كانت عليه بيئة ذلك العصر، تلك البيئة التي لم تتغير تغيراً ملموساً، الأمر الذي قد نقف على أبعاده من خلال استقراءنا لحاضر شبه جزيرة العرب الجغرافي، ومن خلال ما حفظته يد الزمان من أشعار الجاهلية.

١١٤ كلمة .

ج- الصيغة الأصلية للنص الإنجليزي كما وردت في مصدرها

it must be realized that a subject like general linguistics , in common with most other subjects of systematic study is not static viewpoints may change or receive different degrees of emphasis in the course of years no book can honestly pretend to deal with the subject in a way that will both be accepted in all respects by every recognized scholar in the field and remain unaltered for all time in this book, some account is taken of major unresolved controversies and the reader must be prepared for others to arise

٩٧ كلمة.

